
الخدمة المصرفية وضرورة تحديثها في النظام المصرفي الجزائري.

د.بن سعيد لخضر

أستاذ محاضر - ب -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير – جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

E-mail: Bensaid.khdar@gmail.com

ملخص:

إن التوجه الجديد للاقتصاد الوطني، قد أفرز عمليات التحديث للخدمة المصرفية، من خلال إدخال وسائل الدفع الالكترونية وإنشاء بعض المصارف لها شبكات إلكترونية خاصة بها، ودمج التكنولوجيات الحديثة ، والاهتمام بالموارد البشرية و تطوير كفاءتها، وتحرير القطاع المالي والمصرفي، فضلاً عن القفزة التي شهدتها قطاع الإعلام و الإتصالات في الجزائر، من خلال انتشار شبكات الأنترنت، الهاتف النقال والثابت وتشجيع الإستثمار في هذا الميدان.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والإتصال – وسائل الدفع الحديثة – التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The new change of the national economy led to the modernization of banking service, through the use of electronic payment and the creation of some banks, which have their own electronic networks, as well as the adoption of some new technologies.

And to give importance to human resources and its efficiency, and the liberalization of the financial and banking sector, as well as recovery witnessed by the media and telecommunications sector in Algeria, through the spread of the internet, mobile and fixed phone and encourage investment in this field.

Keywords: information and communication technologies - electronic payment instruments - Economic Development.

مقدمة:

إن التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني وفي جميع المجالات العلمية والتقنية و حداثة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال. كل هذه التغيرات جعلت الدولة الجزائرية تعطي أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية للتمكن من تطوير مجتمعها، باعتبار أن التنمية الاقتصادية بوابة التقدم.

مما أوجب على الدولة الجزائرية العناية بالجهاز المصرفي باعتباره القلب النابض للاقتصاد الوطني من خلال توفير الكتلة النقدية اللازمة للتنمية الاقتصادية، وبذلك ظهر دور البنوك حيث أصبحت هذه الأخيرة تلعب دورا هاما كأداة دعم وإنعاش اقتصادي فهي خلية متكاملة الوظائف، متناسقة الأطراف تقوم بتمويل الاقتصاد وذلك من خلال تقديم القروض والسلف و التسهيلات الائتمانية فهي عبارة عن أوعية تتجمع فيها المدخرات ليعاد إقراضها للراغبين في الاستفادة منها وذلك لاستثمارها في مجالات مربحة .

إن الهدف من هذه الدراسة يكمن في مدى اعتماد الجزائر على التكنولوجيا الحديثة لوسائل الدفع للقيام بدورها التنافسي على المستوى العالمي وما يرافقها من آثار ايجابية لدعم تمويل اقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية.

و أمام هذا العرض نعمل من خلال هذه الدراسة إلى بحث الإشكالية التالية: "واقع الخدمة المصرفية في الجزائر و سبل اعتماد وتحديث نظامها".

و للإحاطة بجوانب هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية، تم التطرق إلى العناصر الآتية:

1. واقع الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري: رغم كل الإصلاحات المالية والمصرفية التي قامت بها الجزائر، إلا أن واقع الخدمة المصرفية لا يعكس ذلك، فهي غير مطابقة للمعايير الدولية وبقيّة تقليدية، وسنبرز ذلك من العناصر الآتية الذكر.

1.1. سمات الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري : تتسم الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري حاليا بما يلي:

- خدمات مصرفية تقليدية، ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف في العالم بتقديم أكثر من 360 خدمة لزيائنها، فإن المصارف الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات المصرفية المقدمة في الدول النامية، حيث تقدّر في الجزائر 40 خدمة مصرفية مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها⁷⁷.
- غياب التسويق المصرفي، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه المصارف في تسويق الخدمة المصرفية.
- ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات المصرفية، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الأحيان، كما أن تحصيل شيك من ولاية إلى أخرى يأخذ في الغالب أكثر من شهر.
- ضعف كفاءة وأداء العنصر البشري، خاصة أن هناك مدرسة وحيدة متخصصة وطنية وغير كافية. مع استخدام قليل لتكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الجزائرية.
- فرغم الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر إلا أنها غير كافية، هذا ما أثر سلباً على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر لاسيما خارج قطاع المحروقات، وضعف أداء قطاع السياحة في الجزائر.

2.1. المصارف الجزائرية والتغيرات المستجدة:

إن الانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكيف المصارف الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط الجديد، هذا التكيف يقتضي اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساساً على النقاط التالية :

⁷⁷ مليكة رغب، حياة نجاز، النظام البنكي الجزائري - تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، - الواقع والتحديات، - جامعة شلف يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص 399

1.2.1. مواكبة أحدث التطورات في العمل المصرفي:

أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور العديد من التطورات في الأنشطة المصرفية حيث استوعب النشاط المصرفي قدرا ضخما من الانجازات التكنولوجية التي تولدت في السنوات الأخيرة، وقد تكاثفت التكنولوجيات الحديثة مع المنافسة و الابتكارات المالية الجديدة معا لتتجلب لنا عصرا جديدا ينفرد بأساليب و أدوات لم تعرف من قبل⁷⁸.
وسعيًا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت المصارف الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 ، حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي إذ بلغ عددها سنة 2002 حوالي 250 جهاز ، أما عن بطاقات الإئتمان فهناك عدة مشاريع⁷⁹.

2.2.1. الارتقاء بالعنصر البشري :

يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي مقياس في المصارف : ومن أجل مساهمة أحدث ما وصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المعرفية ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية ، مما يحقق تحسين مستوى تقديم الخدمة المصرفية ، وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في المصارف الجزائرية ، ويتطلب الارتقاء بالعنصر البشري تبني العديد من الإستراتيجيات نذكر منها:

- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم المصرفية.
- إنشاء المعاهد المتخصصة وتطوير البحث العلمي في ميدان الإدارة المصرفية.

3.2.1. تطوير التسويق المصرفي:

التسويق المصرفي يعني ذلك الجزء من النشاط الإداري للمصرف الذي يضطلع بتوفير تدفق الخدمات والمنتجات المصرفية لإشباع رغبات مجموعة معينة من العملاء بما يحقق تعظيم ربحية المصرف وتوسعه واستمراره في السوق المصرفية⁸⁰.
فلا بد للمصارف الجزائرية أن تواكب المعايير الرأسمالية وأن تستجيب لكفاية رأس المال وتطور السياسات الائتمانية وان تهتم بإدارة المخاطر المصرفية ، كما يجب تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في تطوير النظام ومراقبته والتدخل في وقت الحاجة لتفعيل وتنشيط السوق المصرفية والمساهمة في عمليات تحديث الخدمة المصرفية.

2. تحديث الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري:

في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية، أصبح لزماً على المصارف التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية المصرفية في السوق المصرفية الداخلية والخارجية ضمن حلقة العولة المالية ، من خلال تفاعل رأس المال مع وسائل الإتصال الحديثة ، مما يستوجب تحديث الخدمة المصرفية في المصارف الجزائرية .

⁷⁸ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2002، ص:441

⁷⁹ معطي الله خير الدين بوقوم محمد ، المعلومات والجهاز المصرفي حتمية تطوير الخدمات المصرفية ، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي ، -

الواقع والتحديات - ، جامعة شلف يومي 14 / 15 ديسمبر 2004 ، ص199

⁸⁰ لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر ، جامعة قسنطينة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15 ، نوفمبر 2004 ، الجزائر ص 07

1.1. تعريف التحديث: لقد ارتبط مفهوم " التنمية " في الأدبيات الاقتصادية الغربية بمفهوم التحديث، وقد اكتسب هذا المفهوم معنى التغيير، التطوير والارتقاء، و بذلك أصبح أداة منهجية لتمرير مشروع من مستوى إلى مستوى أعلى منه⁸¹ إذا التحديث يندرج ضمن مستوى الإستراتيجية العامة للتنمية، فهو يعتبر عامل ذو قوة وفعالية للصراع ضد حالة التخلف.

فالتحديث هو دراسة شاملة للمتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والطرق الواجب اعتمادها بمسيرة هذا التغير كما أن التحديث نظرية ديناميكية.

ومن هذا التعريف يمكن إبراز مواضيع التحديث على أنه يعالج ويبحث في المسائل الآتية:

- التغيرات الاقتصادية التي طرأت والتي ستطرأ ؛
- التعديلات التي لابد أن تحدث لتمكن من استيعاب هذه التغيرات؛
- التنبؤ بالتطور الذي يطرأ في المستقبل ؛
- رقابة السلطة العامة على تطور كل قطاع بالتأثير على مجرى التطور في المستقبل في ضوء ما تحصل عليه السلطات من المعرفة العلمية حول التغيرات هذا القطاع؛

2.2. أساليب التحديث : تتمثل أساليب التحديث في العناصر التالية⁸²،

1.2.2. تحسين الإدارة : ويتم من خلال الموظفين المؤهلين وذوي التكوين العالي والكفاء ، والهدف من هذا هو جعل الإدارة رشيدة ومسؤولة ، وتتمتع بأكثر ثقة من طرف الزبائن.

2.2.2. تحسين التسيير : ويتم من خلال تطوير الإجراءات والخطوات والمراحل التي ينبغي أن يمر بها الزبون حتى يحصل على الخدمة لتصبح أكثر بساطة وأيسر وأعلى درجة من الكفاءة .

3.2.2. تحديث الخدمات : وذلك من خلال زيادة وتنوع الخدمات مما يتلاءم مع احتياجات ورغبات الزبائن ، فتسعى المؤسسة لتلبية هذه الرغبات والاحتياجات ، مع زيادة تشكيلة وتطوير وإدخال تكنولوجيا في الخدمة وأدائها لتصبح أكثر فعالية وتنافسية.

2.3. تحديث الخدمة المصرفية: تحديث الخدمة المصرفية هي الرفع من مستوى الخدمة المصرفية وتجديدها بتطبيق تقنيات حديثة مساهمة للتوجهات العالمية في تسيير المصارف، من هذا المفهوم يجب على المصارف العاملة في الجزائر تحسين أدائها في العمليات المصرفية الأساسية وفي الخدمات الجديدة لأن الخطوات القادمة والرهانات المستقبلية تفرض بشكل خاص تحديث الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع وفي رفع مستوى الإدارة في المصارف ، فالاستعداد للرهانات القادمة يستوجب تحديث ما يلي:

- تقدير وزيادة المنتجات والخدمات المصرفية لتحقيق احتياجات وإشباع حاجيات الأفراد؛
- ترقية المؤسسات الإقراضية في تمويل الإستثمارات وتشجيع الصادرات؛
- تحسين نوعية الخدمات المالية وتطوير وسائل الدفع بشكل سريع؛

وتحديث الخدمات المصرفية يستند إلى مصادر خارجية ومصادر داخلية وهي النحو التالي:

⁸¹ نور الدين بومهرة ، ملاحظات حول فشل سياسات التصنيع واستراتيجيات في العالم الثالث - حالة العالم العربي ، جامعة قسنطينة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 04 ، 12 نوفمبر 1999 ، الجزائر ، ص 25.

⁸² رزيق كمال، عبد الحليم فوزلي ، تحديث النظام المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (الواقع و التحديات)، 14 و 15 ديسمبر 2004، ص ص 377- 378:

أ- المصادر الداخلية لتطوير الخدمة المصرفية: تضم هذه المصادر كافة المصادر داخل المصرف التي يمكن أن تعطي أفكار لتطوير العمل المصرفي أو تطوير الخدمة المصرفية، وأهم هذه المصادر ما يلي: -إدارة التسويق من خلال الدراسات التحليلية للسوق المصرفية، احتياجات ورغبات الزبائن، أساليب تقديم الخدمات المصرفية. إدخال تكنولوجيا المعلومات في أداء الخدمة المصرفية، مدير المصرف من خلال اقتراحاته لتطوير الخدمة المصرفية ، موظفي المصرف ، من خلال تنظيم دورات تدريبية وتكوينية لهم .

ب- المصادر الخارجية: تشمل المصادر الخارجية لتطوير الخدمة من العناصر التالية:

- زبائن المصرف الحاليين؛- المصارف المنافسة؛- معاهد ومراكز البحث العلمي؛- شركات الدراسات الخارجية ؛- إضافة خدمات جديدة؛

2.4.2. الاتجاهات الحديثة لتطوير الخدمة المصرفية في الجزائر:

لقد تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض في داخل حدود الدولة إلى قيام المصارف بالدخول في مجال الاستثمار في جميع القطاعات وتملكها للكثير من المشروعات الصناعية والخدماتية والتجارية وتنوع مصادر تمويلها بالداخل والخارج ، فالاتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي الجزائري تكون على الشكل التالي :

1.2.4. التوجه نحو المصارف الشاملة : المصارف الشاملة هي نتيجة حتمية للعولمة المالية ، فهذه المصارف تسعى إلى تنمية مواردها من كافة القطاعات ، كما تقدم الإئتمان لكافة القطاعات ، ففلسفة المصرف الشامل تقوم على التنوع بهدف استقرار وزيادة حركة الودائع وانخفاض تكلفة المخاطر .

2.2.4. تحرير تجارة الخدمات المالية: من بين أهم نتائج العامة لتحرير الخدمات المالية (خدمات مصرفية، تأمين..) وبما أن هذا الأمر أصبح منطقي فما على المصارف التجارية إلا تحرير هذه التعاملات مما يؤدي إلى:

- جعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة واستقرار ؛
 - اتساع السوق المصرفي؛
 - تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وزيادة جودتها بسبب درجات المنافسة؛
 - تؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا ؛
 - تمكين عمليات التحرير من تخفيض مخاطر السوق ، وتساعد على تطوير وتوسيع السوق المالي من خلال حجم التعاملات؛
- بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالخدمة المصرفية الإلكترونية و الصيرفة الإلكترونية، تم الإشارة إليها سابقاً.

3. تحديث وسائل الدفع في النظام المصرفي الجزائري :

يعتبر تحديث وسائل الدفع من أهم عناصر تحديث الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري ، ونميز نوعين منها التقليدية والحديثة (إلكترونية) فالانتقال من التقليدية إلى الإلكترونية لا يمر إلى تحديث وسائل الدفع الحالية .

1.3. واقع وسائل الدفع في النظام المصرفي الجزائري:

يمكن تعريف وسائل الدفع هي تلك الأدوات المستعملة في أداء العمليات الإقتصادية والتجارية والائتمانية بين الأفراد والمؤسسات ومختلف الهيئات الحكومية⁸³.

إن وسيلة الدفع إنما تمثل قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليًا وإعادة استرجاعها في المستقبل . وتأخذ وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري عدة أشكال منها :

(أ) النقود : هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة ، وهي الأكثر استعمالاً من بين كل وسائل الدفع ، بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هذه النقود ، سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ ، وعن طريق تحويل النقود بين التاجر والمصرف في حالة بطاقة الإئتمان وعلى خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون ، فإن النقود تصدر من جهة معروفة ومنظمة للنظام المصرفي ، ويمكننا أن نفرق بين النقود القانونية أو التامة السيولة ، والنقود الأخرى ، التي تشمل نوعين هما :

- النقود القانونية : هي عبارة عن النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة ، وتصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي وفي بعض الحالات تصدرها الخزينة العمومية .
- نقود الودائع : يصدر هذا النوع من طرف المصارف التجارية من خلال منحها الإئتمان للزبائن والعملاء من خلال الحسابات المفتوحة .

(ب) الشيك (الصك) : وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود الورقية ، وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمراً بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه ، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرراً لحامله ، ويتخذ شكل محدد (نموذج الشيك) وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرراً لحامله ، والشيك هو أداة وفاء لا أداة إئتمان⁸⁴

(ج) السند لأمر : السند لأمر هو أصلاً ورقة تجارية ، تحرر بين شخصين لإثباتات مالية واحدة فهذا السند عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الإستحقاق وعلى أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ، حيث أن هناك مدة من الزمن من جانب الدائن لكي يسدد ما عليه في تاريخ الإستحقاق الذي يتفق بشأنه .

(د) - السفتجة : تعرف بأنها ((محرر كتابي وفق شرائط مذكورة في القانون، يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين" ، وتسمى بالإضافة إلى كلمة سفتجة بالكيمبيالة أو بسند السحب أو بوليصة⁸⁵)). عليه تفترض السفتجة وجود ثلاث أشخاص هم:

- 1- الساحب: وهو من يحرر الورقة و يصدر الأمر الذي تتضمنه،
- 2- المسحوب عليه: وهو من يصدر إليه هذا الأمر،
- 3- المستفيد: وهو من يصدر الأمر لصالحه.

⁸³ طاهر لطرش، طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص 31.

⁸⁴ عمورة عمار ، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، الجزائر: دار المعرفة 2000 ، ص 80.

⁸⁵ ياملي أكرم، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 284.

(هـ) - سند الصندوق: يحدث أحياناً أن يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو مصرف أموالاً لأجل مقابل الحصول على فائدة ومقابل ذلك تقوم الهيئة المقترضة (تكون في الغالب مصرفاً) بإصدار وثيقة تعترف فيها بهذا الدين ، هذه الوثيقة هي سند الصندوق ، ويمكن تعريف هذا الأخير بأنه إلتزام مكتوب من طرف هذا المصرف أو هذه المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ القرض) في تاريخ معين هو تاريخ الإستحقاق ، وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمر أو لحامل السند .

(د) - السندات العمومية قصيرة الأجل:

تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال : الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية ، وتلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل إحتياجات السلطة العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية ، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية ، نظراً لطابعها المتقطع في الزمن ، وعدم القدرة على الإنتظار لاستعجالية النفقات .

- والسندات العمومية قصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سند الصندوق والإختلاف الأساسي الموجود بينها هو في الجهات التي تصدرها ، كذلك من كون السندات مضمونة من طرف الدولة⁸⁶ ، ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمن القروض عندما تكون محددة لحاملها ، أي سندات غير إسمية.

(و) - سند الرهن : سند الرهن هو أيضا ورقة تجارية كسابقه ، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك ، وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي .

يمكن تسمية هذه وسائل السابقة الذكر بوسائل الدفع بالوسائل التقليدية ، وهي في الجزائر تستعمل بنسب قليلة جداً باستثناء النقود العادية ، أما المعاصرة التي تشمل مختلف وسائل الدفع الإلكترونية (تم الإشارة إليها سابقاً) ، وهي قليلة الاستعمال باستثناء حالة واحدة وهي تشمل على الخصوص بطاقة السحب.

2.3. أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سوف يؤثر على أداء الإقتصاد الجزائري وأداء النظام المصرفي الجزائري فهي تطرح عدة امتيازات هامة .

1.2.3. اعتماد الصيرفة الإلكترونية وأثارها على الإقتصاد الجزائري:

يتميز الإقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد يمر بمرحلة التحول ، فبعد أن كان يركز على اقتصاد ممرز بدأ في الدخول إلى اقتصاد السوق ، مما أدى إلى تغيرات في آليات عمل الإقتصاد ودور الدولة فيه ، فأصبح الإقتصاد الجزائري يتسم بنوع من الحرية الإقتصادية وتم فتح جميع القطاعات أمام كل الخواص سواء كانوا أجانب أو وطنيين ، والمهم هنا هو النظام المصرفي الجزائري الذي تحرر واتجه نحو اقتصاد السوق، الذي بدوره سيضيف للاقتصاد الجزائري الكثير، ويكمن إبراز ذلك في النقاط التالية :

⁸⁶ أحمد هني، العملة النقود ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص 36.

(أ) تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسة الاقتصادية :

تساهم الصيرفة الإلكترونية والخدمة المصرفية عن بعد ، بالنسبة للمؤسسة عندما يرافق ذلك إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمؤسسة وإدخال تغيرات تنظيمية وإدارية مرافقة ، فهي تزيد في تحسين الإدارة و اقتصاد الوقت و التكلفة ، ويمكنها من بناء استراتيجيات جديدة وهياكل جديدة وأعمال جديدة .

(ب) المساهمة في محاربة الإقتصاد الموازي (الإقتصاد غير الرسمي) :

فرضت تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية ، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وتفشي ثقافة الاكتناز ، كلها عوامل ساعدت في ارتفاع السوق الموازية حتى أصبحت تمثل 40 % أي ما يقارب النصف، فكل هذه المخاطر أصبحت تهدم الإقتصاد الجزائري الذي لزال هشا ، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية ، وبالتالي تساهم الصيرفة الإلكترونية في التخفيف من حدة الإقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية بالأخص ، طبعاً في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك، وإرساء ثقافة مالية ومصرفية للمجتمع الذي يجب أن تقوم به المصارف و كل مؤسسات التي يهمها الأمر.

(ج) إيجاد وتطوير للتجارة الإلكترونية في الجزائر:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيساهم من خلال إتاحتها لوسائل الدفع الإلكترونية في إنشاء وتطوير حجم التجارة الإلكترونية وإعطائها البعد الدولي، وأن تطور التجارة الإلكترونية سيساهم في تطوير القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات ، فإذا أخذنا النشاط السياحي، فتساهم التجارة الإلكترونية في ترويج الخدمات السياحية عبر العالم مما ينتعش ويتطور القطاع وبالتالي يؤثر على بقية الخدمات ، كما أن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يحفز و يجلب المزيد من الاستثمارات خاصة الأجنبية منها.

(د) المساهمة في نجاح الحكومة الإلكترونية إن جسدت في الجزائر:

تستعد الجزائر كغيرها من بلدان العالم في بناء الحكومة الإلكترونية و بالتالي يتطلب بناء الحكومة الإلكترونية وجود الصيرفة الإلكترونية و المصارف الإلكترونية، فعند توفر هذه الوسائل سيكون من السهل إقامة هذه الحكومة، والتي لها دور كبير في تطوير المجتمع وجعله من المجتمعات المعلوماتية .

(هـ) - بناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر :

يعتبر المصرف الإلكتروني من الهياكل الأساسية لبناء الإقتصاد الرقمي ، الذي لابد أن يتجسد في الجزائر حتى يساهم في إدخال الإقتصاد الجزائري إلى الإقتصاد الرقمي ويساهم في تقليص حجم الفجوة الرقمية في الجزائر .

2.2.3. أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة ، سواء تعلق الأمر بالمصارف التجارية أو ببنك الجزائر، أو المؤسسات المالية الأخرى ، فهي تمنح عدة امتيازات يمكن حصرها فيما يلي :

- إن قيام المصارف الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المصرفية الإلكترونية ، يؤدي إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها و يوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصارف في المناطق البعيدة ، خاصة أن الجزائر بلد كبير المساحة .

- إن دخول المصارف العالمية شبكة الأنترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة يلزم بضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة تحديات السوق المصرفية الدولية، وبالتالي دخول السوق المصرفية الجزائرية في المنافسة الداخلية والخارجية، ويجب في هذه الحالة أن تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية خدماتها المصرفية وفق ما يجري حالياً في الأسواق المصرفية العالمية.
 - الجزائر بمساحتها الكبيرة، لا تستطيع المصارف فتح فروع عن كل منطقة وبالتالي يساهم اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري إلى اختصار المساحة وتقليل تكلفة إنشاء الفروع الجديدة.
 - إن استعمال شبكة الأنترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج لخدماتها والإعلام بالنشرة وتطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
 - تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر، من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطور أدائها وترقيتها.
 - مواكبة المصارف الجزائرية العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهي تستعد للمنافسة في ظل بداية تطبيق الأحرف الأولى من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - المساهمة في جلب الإستثمارات لاسيما الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير خدمة مصرفية إلكترونية (24/24) وسبعة أيام على سبعة أيام.
- لكن هذا لا يعني أن للصيرفة الإلكترونية في ظل اعتمادها في الجزائر ليس لها سلبيات، بل هناك الكثير ومنها مثلاً مخاطر القرصنة، تكلفة الصيانة، البنية التحتية، أمن وسرية التعاملات المصرفية.

4. تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر: وذلك من خلال:

1.4. خلق البطاقة الائتمانية والنقود الإلكترونية: إن النقود الإلكترونية لا يمكن أن توجد إلا في ظل وجود بطاقات إئتمان بمختلف أنواعها، فهي تمثل آخر حلقة تطور عرفته بطاقة الائتمان.

أ- البطاقة الائتمانية: إن هدف مشروع بطاقة المصرفية في الجزائر هو توحيد التقنيات المكونة للجهاز، فإذا ولهذا فإن الطريقة المثلى للدفع هي تلك التي تتميز بالبساطة في الإستعمال ونموذج موحد لاستعمالها (خط + الدفع + الإلكتروني) ووسيلة دفع مؤمنة بالنسبة للحامل (بطاقة ذكية) وبها جهاز مقاصة إلكترونية يتميز بالسرعة، فضلاً عن تزويد موزعات ومعدات ضرورية لمركز المعالجة بأجهزة طرفية فضلاً عن تكوين لجنة من المصارف تمثل كل المشاركين لتحديد ووضع دليل للدفع الإلكتروني وقواعد التعامل بين التجار والعاملين ومعالجة قضايا عدم التسديد والنزاعات المختلفة⁸⁷.

ب- النقود الإلكترونية: تعتبر فكرة النقود الإلكترونية بعيدة عن النظام المصرفي الجزائري، لكن في ظل التطورات التي شهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، جعل إمكانية إنشاء هذه النقود ممكن، طبعاً لا يتم ذلك إلا بتطوير شبكة الاتصالات ما بين المصارف وتطور وإنشاء صناعة تقنية المعلومات، وتطوير استعمال بطاقة الإئتمان بمختلف أنواعها.

⁸⁷ Société Satim, projet system de paiements, interbancaire, carte de paiement, Octobre, 2003, P 18

2.4. شبكات الاتصالات والإنترنت : إن إقامة نظام دفع حقيقي وتطوير شبكة الاتصالات المحلية وربطها بشبكة الإنترنت ، سوف يساهم في القضاء على العزلة المفروضة على النظام المصرفي الجزائري ، كما يساهم في انتشار واستعمال شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية ، هذه الأخيرة سوف تساهم في إيجاد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

الخاتمة:

في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الإنترنت انتشارا مدهلا ، ظهر في أدبيات الاقتصاد أفكار اقتصادية جديدة تتخذ من تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مركزا لها، كالاقتصاد المعرفي أو إقتصاد الشبكات القائم على الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات التي تعتبر القوة الحالية والقادمة لجميع الدول ، وقد أسهم ذلك في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين الدول ، وأضحى الاقتصاد العالمي يعتمد على تجارة الكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع والخدمات وأصبحت مجالا خصبا أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم منتجاتها وتحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادياتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. و من هنا فإن الدول التي لا تمتلك مقومات التكنولوجيات الحديثة ينبغي عليها و ضع الأرضية المناسبة لدخول هذا العالم و تحسين البنية التحتية لنقل التكنولوجيا و حسن استغلالها و العمل على تطويرها و الرفع من مستوى خدماتها و هذا ما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الجديد.

فالوضع المالي الحالي فرض على الاقتصاد الوطني أن يبذل جهدا من أجل الوصول بالركب من خلال التحكم في مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تعمل على ترشيد وفعالية الاقتصاد، وفي ظل هذه الظروف بذلت الجزائر ولا زالت تبذل جهدا كبيرا من أجل مواكبة هاته التغيرات التي شهدها القطاع المصرفي خاصة وأنها على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. فقيام البنوك الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عن طريق تكنولوجيا الاعلام والاتصال يحقق فوائد كثيرة لها ولزبائنها، ومن أهمها نذكر⁸⁸:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك يجعل تكلفة إنشاء موقع للبنك عبر الإنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق البنك لخدماته من موقعه على الإنترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية .
- إن توجه البنوك العالمية نحو شبكة الإنترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وبذلك تكون الإنترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء
- تساهم الإنترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة .
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى تسهيل التعامل بين المصارف، وبناء علاقات مباشرة، وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق المصرفية .

قائمة المراجع:

1. مليكة رغيب ، حياة نجاز ، النظام البنكي الجزائري - تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، - الواقع والتحديات- ، جامعة شلف يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، الجزائر.

⁸⁸ مفتاح صالح، معارف فريدة، 200 معارف فريدة، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن يومي: 4-5، جويلية 2007، ص 11.

2. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
3. معطي الله خير الدين ، بوقموم محمد ، المعلومات والجهاز المصرفي حتمية تطوير الخدمات المصرفية ، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، - الواقع والتحديات - ، جامعة شلف يومي 14 / 15 ديسمبر 2004، الجزائر.
4. لخضر عزي ، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر ، جامعة قسنطينة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15 ، نوفمبر 2004 ، الجزائر.
5. نور الدين بومهرة ، ملاحظات حول فشل سياسات التصنيع واستراتيجيات في العالم الثالث - حالة العالم العربي ، جامعة قسنطينة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 04، 12 نوفمبر 1999 ، الجزائر.
6. رزيق كمال، عبد الحليم فوضلي ، تحديث النظام المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (الواقع و التحديات)، 14 و 15 ديسمبر 2004..
7. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
8. عمورة عمار ، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، الجزائر: دار المعرفة 2000 .
9. أحمد هني ، العملة النقود ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1992 .
10. ياملكي أكرم، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
11. Société Satim, projet system de paiements, interbancaire, carte de payement, Octobre, 2003.
12. مفتاح صالح، معارف فريدة، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ،المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيلادلفيا، عمان ،الأردن يومي: 4-5، جويلية 2007.